تقييم ورقمنة التسهيلات الجمركية وآثارها على أداء المتعاملين الإقتصاديين

Evaluating the impact of customs facilities on the performance and competitiveness of economic operators

عروج عبد الباسط *

مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3 – الجزائر

arroudjabdelbasset@gmail.com

تاريخ الإستلام: 2023/01/18 تاريخ القبول: 2023/03/20 تاريخ النشر: 2023/03/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تقييم التسهيلات المقدمة من قبل الجمارك الجزائرية للمتعاملين الاقتصاديين عامة والمتعاملين الإقتصاديين المعتمدين خاصة، وتبيان تلك التي لها أثر على الأداء المالي للمؤسسات وعلى قدرتها التنافسية، كما تم تخصيص جملة من التسهيلات للمتعاملين المعتمدين، وقد تم الاعتماد على الاحصائيات المتعلقة بالنشاط الجمركي المرتبط بهذه التسهيلات لدراسة مدى إقبال هؤلاء المتعاملين عليها واستعمالها من قبلهم.

ودفعا بهذه التسهيلات إلى تحقيق غاياتها، عززت ادارة الجمارك أدواتها باستعمال ترسانة قانونية تكرس استعمال التكنولوجيا والرقمنة لتبسيط اجراءاتها وتسهيلها للمتعاملين في إطار معايير المنظمة العالمية للجمارك.

الكلمات المفتاحية: التسهيلات الجمركية، المتعامل الاقتصادي المعتمد، تحرير التجارة، التجارة الخارجية.

تصنيفات JEL: P450، F53، F020، F140.

Abstract:

This study aims to evaluate the facilities provided by the Algerian Customs to economic operators in general and authorized economic operatorin particular, and to identify those that have an impact on the financial performance of institutions and their competitiveness, as a number of facilities have been allocated to accredited dealers. They have relied upon statistics related to the customs activity associated with these facilities to study the extent to which these dealers are interested in them and used.

In order to achieve its objectives, the Customs Administration has strengthened its tools using a legal arsenal devoted to the use of technology and digitization to simplify its procedures and facilitate them for customers within the framework of the standards of the World Customs Organization.

Keywords: Customs facilities, authorized economic operator, trade liberalization, foreign trade.

Jel Classification Codes: P450،F53، F020، F140.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

مكنت العولمة في تحرير التجارة الدولية وزيادتها من حيث الحجم والقيمة على حد سواء، وقد تطلب هذا التطور إنشاء هياكل أساسية، ووسائل لوجستيكية رئيسية، وتطوير أساليب التمويل، وتنفيذ تقنيات وإجراءات تتكيف مع النهج الاقتصادي الجديد، وقد باشرت إدارات الجمارك في العالم تحت رعاية منظمة الجمارك العالمية بعمل كبير في تطوير التقنيات والإجراءات الخاصة بها.

الجزائر، مثل غالبية البلدان، كانت لعدة سنوات جزءا من هذه الصيغة لتشجيع تنمية التجارة الخارجية، فلقد كان اختيارا ولكنه كان أيضا شرطا، فيعد خيار لأن الجزائر اتخذت مسارا اقتصاديا جديدا بالانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وهو مطلب لأن العالم أصبح أكثر فأكثر تحررا، الأمر الذي يتطلب تكييف المعايير التجارية والإدارية مع التوجهات العالمية.

ومن هذا المنطلق، تم إدراج هذه المقالة من خلال تسليط الضوء على مختلف التسهيلات التي وضعتها إدارة الجمارك الجزائرية، ولا سيما تلك المقدمة للمتعاملين الاقتصاديين المعتمدين.

1.1. اشكاليةالدراسة:

مامدى كفاية التسهيلات الجمركية في رفع أداء وتعزيز القدرة التنافسية بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين؟

ويمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهم التسهيلات الجمركية المقدمة لرفع أداء المؤسسة وتعزيز قدرتها التنافسية؟؛
- هل التسهيلات الممنوحة للمتعاملين الاقتصادين المعتمدين لقيت الاقبال المتوقع منها؟؛
- هل توجه إدارة الجمارك نحو الرقمنة ضروري لإنجاح التسهيلات؟.

2.1. فرضيةالدراسة: تلقى التسهيلات الجمركية المقدمة للمتعاملين الإقتصاديين النجاح المرجو منها، والتوجه نحو الرقمنة لتعزيزها.

3.1. اهداف الدراسة:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تقييم التسهيلات المقدمة من قبل إدارة الجمارك، الامر الذي يستدعى التعرف على اهم التسهيلات، التي تهدف إلى رفع اداء المؤسسات وتعزيز قدرتها التنافسية بصفة عامة والتسهيلات المقدمة للمتعاملين المعتمدين بصفة خاصة، من خلال دراسة مدى الاقبال عليها لتأكيد نجاحها من عدمه، ودعما وتأكيدا على رغبة ادارة الجمارك مرافقة المتعاملين من خلال تبسيط اجراءاتها وتحسين جودة خدماتها من خلال الشروع في وضع ترسانة قانونية تؤطر رقمنة القطاع.

4.1. منهج وأداة الدراسة:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي الملائم لغرض وصف هذه التسهيلات، وتحليل النصوص القانونية وكذا دراسة ميدانيا لمدى نجاح هذه التسهيلات بالاعتماد على احصائيات النشاط الجمركي للمتعاملين الاقتصاديين المرتبطة بالتسهيلات الجمركية.

5.1. أهميةالدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة تقييم التسهيلات المقدمة من قبل ادارة الجمارك، من خلال التطرق إلى:

- أولا: نبذة حول التسهيلات الجمركية الهادفة إلى مرافقة المتعاملين الإقتصاديين؛
  - تسهيلات جمركية لتعزيز تنافسية المؤسسات بتقليص آجال رفع البضائع وتكاليف مكوثها؛
  - تسهيلات جمركية لرفع الأداء المالي للمؤسسة؛
  - تسهيلات للمتعامل الاقتصادي المعتمد.
- ثانيا: تقييم التسهيلات الجمركيةالممنوحة للمتعاملين الاقتصاديين؛
- ثالثا: التوجه نحو الرقمنة في محاولة لتحقيق الغايةمن التسهيلات الجمركية.

2. نبذة حول التسهيلات الجمركية الهادفة إلى مرافقة المتعاملين الاقتصاديين:

إن المبادرة بتسهيل حركة التجارة الدولية، يعود بالفائدة على قطاع الأعمال والحكومات على حد سواء، فيستفيد المتعاملين من زيادة القدرة التنافسية بسبب تقليل الوقت والتكلفة من خلال حركة البضائع عبر الحدود، ويمكن للحكومات من استخدام إجراءات حديثة تهدف إلى تحسين الرقابة، وضمان التحصيل الصحيح للإيرادات، وفي نفس الوقت، المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال زيادة حجم التجارة الدولية وتشجيع الاستثمار الأجنبي(OMDالمظمة العالمية للجمارك ، 2022).

وحرصا منها على أداء دورها في دعم المتعاملين الاقتصاديين، تواصل إدارة الجمارك الجزائرية جهودها لتبسيط وتيسير الإجراءات الجمركية، فقد وضعت بعض التدابير لتيسير ودعم الانتعاش الاقتصادي، وتقديم الدعم للمؤسسات. وتحقيقا لهذه الغاية، سأحاول أولا سرد بعض التسهيلات الممنوحة للمتعاملين الاقتصاديين.

1.2. تسهيلات جمركية لتعزيز تنافسية المؤسسات بتقليص آجال رفع البضائع وتكاليف مكوثها

نص المخطط الاستراتيجي للجمارك (2022-2024) (المديرة العامة للجمارك، 2022، صفحة 15)، على ضرورة تسهيل الاجراءات الجمركية لتعزيز تنافسية المؤسسات بتقليص آجال رفع البضائع وتكاليف مكوثهاو أهمها:

- **التصريح المسبق:** يمكن إكتتاب تصريح مسبق قبل وصول البضائع مع تقديم الوثائق الضرورية للجمركة وهذا في حالة البضائع سريعة التلف (المادة 86 مكرر من قانون الجمارك).
- **الفحص الجزئي للبضائع:** بعد تسجيل التصريح المفصل يمكن لأعوان الجمارك فحص البضاعة جزئيا أو كليا، وهذا حسب طبيعة البضائع والسيرة الحسنة للمصرح وللمؤسسة المستوردة أو المصدرة، يتم اللجوء إلى الفحص الجزئي للبضائع لتسهيل عملية الفحص وإنقاص آجال مكوث البضائع لدى الجمارك، الأمر الذي يعود بالفائدة على المتعاملين الاقتصاديين (المادة 92 من قانون الجمارك).
- **إمكانية فحص البضائع في المحل:** تنص المادة 94 من قانون الجمارك على انه، يجوز لإدارة الجمارك بناء على طلب المصرح ولأسباب تراها مقبولة أن ترخص بتفتيش البضائع في محلات المعني بالأمر حيث يتم نقل البضائع إلى اماكن الفحص على نفقة المصرح وتحت مسؤوليته، وهذا ما يسمح لها باقتصاد مصاريف النقل والصيانة.
- **الجمركة عن بعد:** نظرا للارتفاع السريع لحجم المبادلات العالمية، كان من الضروري إتباع إجراء الجمركة عن بعد الذي يسمح بنقل الفاتورات والوثائق بطريقة الكترونية وهذا ما يسمح باستكمال الإجراءات الجمركية بعيدا عن

البيروقراطية، تمنح إدارة الجمارك للمتعامل الاقتصادي إمكانية جمركة بضائعه عن بعد ذلك من خلال نظام "SIGAD"ويتم ذلك باتفاق بين المستفيد وإدارة الجمارك حول مختلف البنود القانونية للعملية.

❖ **التصريح المبسط في شكل تصريح تقديري أو مبسط أو إجمالي:** تم تبني هذا النوع من التصريحات في المنظومة القانونية الجمركية بموجب إدخال تعديل على قانون الجمارك بإضافة المادة 86 مكرر1، التي أحالت كيفية وشروط تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم. (المرسوم التنفيذي رقم 13-321، المؤرخ في 2013/10/26،المتعلق بإجراءات الجمركة المبسطة التي تأخذ شكل تصريح تقديري، مبسط أوإجمالي).

❖ **المسار الأخضر والرقابة البعدية:** إن التوجهات الحديثة، تدعو إلى الانتقائية في المراقبة، واعتماد الرقابة اللاحقة عوض الفورية (OMDالمنظمة العالمية للجمارك ، 2012)تسهيلا لكلا الطرفين، إدارة الجمارك والمتعاملين، ونجد الأساس القانوني للمسار الأخضر على المستوى الدولي متضمنا في اتفاقية كيوطو التي وضعت معايير الرقابة الجمركية، من خلالإدراج الرقابة اللاحقة في إطار تقنية تسيير المخاطر، (الإتفاقية الدولية الخاصة بتبسيط وتنسيق الأنظمة الجمركية وكذلك ملحقاتها هـ 3 وهـ 4 وهـ 5 المعدة بكيوتو في 18 مايو سنة 1973، إتفاقية كيوتو).

أما على المستوى الوطني، فإن إجراء المسار الأخضر يجد أساسه القانوني في أحكام المادة 92 من قانون الجمارك، التي أسست صفة الاختيارية على فحص البضائع من طرف أعوان الجمارك من جهة، وفي أحكام التعليمة رقم 11 المؤرخة في 3 فيفري 1999 المحددة لشروط وطرق جمركة البضائع المطبقة للمادة 82 من قانون الجمارك، من جهة أخرى.

ويتعلق هذا المبدأ بالرفع الفوري للبضائع من طرف المتعاملين الاقتصاديين بعد إيداع التصريح المفصل، دون إجراء أي مراقبة قبلية للبضائع، غير أن هذه المراقبة لم تلغى بصفة كلية، بل تحولت إلى رقابة لاحقة، وذلك بهدف عقلنة هذه الرقابة وجعلها ذات فعالية أكثر، كل هذا في إطار تسريع إجراءات الجمركة.

❖ **القرارات المسبقة أو المعلومات الملزمة:** تمنحها إدارة الجمارك تبعا لطلب من الغير وقبل إنجاز عمليات التصدير والاستيراد، تسمح بضمان التصنيف التعريفي الصحيح للسلعة، فيمكن أن يؤدي تصنيف التعريفة غير المناسب أو الخاطئ إلى نزاعات وبالتالي إلى تأخير وتكاليف إضافية للتخليص الجمركي(الجمارك الجزائرية، 2021، صفحة 50).

وتتمثل في(حسبالمرسوم التنفيذي رقم 18-165 المؤرخ في 14 يونيو2018، الذي يحدد كيفيات منح القرارات المسبقة من طرف إدارة الجمارك، المادة 2):

- القرارات المتضمنة التصنيف التعريفي الجمركي: تسمى "قرارات تخص معلومات تعريفية ملزمةRTC"، وقد دخلت حيز التنفيذ في 1 مارس 2020، (المديرية العامة للجمارك، منشور رقم 289/م.ع.ج/أ.خ/م.042 سنة 2020، الذي يحدد اجراء منح القرارات المسبقة المتضمنة معلومات تعريفية ملزمة للبضائع قبل التصريح بها، ص 13)؛
- القرارات المتضمنة منشأ البضائع، تسمى" قرارات تخص معلومات ملزمة حول المنشأ RCO"، دخلت حيز التنفيذ في 1 مارس 2022، (المديرية العامة للجمارك، منشور رقم 572/م ع ج/ أ خ/م.042/ 22 المؤرخ في 2022/02/28، الذي يحدد كيفيات منح القرارات المسبقة المتضمنة معلومات ملزمة حول منشأ البضائع من طرف ادارة الجماركص 14)؛
- أما القرارات المتضمنة إمكانية استفادة البضائع من الإعفاء من الحقوق والرسوم فتسمى" قرارات تخص معلومات ملزمة في مجال إمكانية استفادة البضائع من الإعفاء من الحقوق والرسوم R.C.D.T".

2.2. تسهيلات جمركية لرفع الأداء المالي للمؤسسات: إضافة الى التسهيلات التي سبق ذكرها، تسعى إدارة الجمارك كذلك للحفاظ على الملاءة المالية للمؤسسات، من خلال:

❖ **الإستفادة من الوضع الأصلح للمتعامل:** يمكن للمتعاملين الاقتصاديين الاستفادة من الوضع السابق الاكثر افضلية، أو الوضع الحالي عند خفض الرسوم الجمركية (المادة 07 من قانون الجمارك)،

❖ **تأجيل دفع الحقوق والرسوم الجمركية:** إن المبدأ العام يتمثل في دفع الحقوق والرسوم قبل رفع البضائع، إلا أن قانون الجمارك نص على استثناءات لهذا المبدأ، وهي:

- اعتماد الحقوق (le crédit du droit)، (المادة 108 من قانون الجمارك)؛
- اعتماد الرفع (le crédit d'enlèvement)، (المادة 109 مكرر من قانون الجمارك)؛
- اعتماد الرفع للإدارات العمومية (le crédit administratif)، (المادة 110 من قانون الجمارك).

❖ **نظام استرداد الحقوق والرسوم الجمركية (le drawback):** نظرا لأهمية هذا النظام وعلاقته بترقية الصادرات، تم تبنيه في التشريع الجمركي بموجب المادة 24 من قانون المالية لسنة 2013، التي أنشأت مادتين جديدتين في قانون الجمارك وهما المادتين رقم 192مكرر و192 مكرر1.

❖ **الاعفاء من الكفالة:** (المديرية العامة للجمارك، 2012)إن البضائع الموضوعة تحت الانظمة الاقتصادية الجمركية تخضع لإيداع كفالة تغطي 10٪ من مبلغ الرسوم والضرائب المعلقة.

ومع ذلك، في إطار تعزيز الصادرات خارج المحروقات، فإن الأنظمة الاقتصادية بشكل خاص الموجهة للتصدير معفاة من الكفالة، وتشمل على وجه الخصوص:

- القبول المؤقت للتحسين النشاط؛
- التعبئة والتغليف لبضائع الموجة للتصدير.

❖ **تخفيض تكاليف المنازعات الجمركية:** في حالة إرتكاب مخالفةجمركية، نص المشرع الجمركي على تدابير، من شأنها تخفيض قيمة الغرامات، واسترجاع البضائع لتمكينه من استعمالها في العملية الإنتاجية، نذكر من بينها:

- الاعفاء الجزئي من دفع الغرامات عند فض النزاعات عن طريق المصالحة (المادة 265 من قانون الجمارك)؛
- المقابل النقدي للمصادرة العينية للبضائع (المادتين 336و 336 مكرر من قانون الجمارك)؛
- تأجير معالجة النزاعات عند التصدير.

❖ **تعليق دفع الحقوق والرسوم في إطار الأنظمة الجمركية الاقتصادية:**

إن التسهيلات المطبقة من طرف إدارة الجمارك في مجال الأنظمة الجمركية، تلعب دورا أساسيا في جلب الاستثمار الأجنبي وترقية الاستثمار الوطني، وذلك بتوفير المخزون الضروري من السلع والخدمات المستعملة في الاستثمار.

وتسمح الأنظمة الجمركية الاقتصادية بتخزين البضائع وتحويلها واستعمالها وتنقلها مع الإعفاء من الحقوق الجمركية والرسوم الداخلية للاستهلاك وكذا من الحقوق والرسوم الأخرى ومن إجراءات الحظر الاقتصادية التي يمكن أن تخضع لها(Berr و Tremeau، 2004، صفحة 269).

تعتبر الأنظمة الجمركية الاقتصادية آليات تهدف إلى تعزيز تطور بعض النشاطات الاقتصادية (التصدير) وتقوية الإمكانات التنافسية للشركات في الأسواق الخارجية، كما أن لها أهمية بالغة في تنمية بعض النشاطات وتقوية وتفعيل قدرة

المؤسسة على التنافس على مستوى الأسواق الخارجية، بفضل المزايا التي تقدمها على الصعيدين المالي والاقتصادي، إذ تسمح بما يلي(الجمارك الجزائرية، بلا تاريخ):

- **على الصعيد المالي:** توقيف الحقوق والرسوم أو الإعفاء منها أو تسديدها؛
- **على الصعيد الاقتصادي:** التموين بمستلزمات الإنتاج بأقل التكاليف؛
- تحسين القدرات التنافسية للمؤسسات من خلال تقليل تكاليف الإنتاج؛
- تعزيز بعض النشاطات الصناعية سيما تلك المتعلقة بالتصدير؛
- تسهيل المبادلات الدولية؛
- تخزين البضائع وتحويل المواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة إلى منتوج تام الصنع أين يكون هذا الأخير موجها للتصدير؛
- تصدير البضائع لغرض التصليح، الاستعمال أو العرض؛
- استعمال عتاد أجنبي في الإقليم الوطني من أجل إنتاج منتوجات موجهة للتصدير أوتحقيق مشاريع كبرى؛
- نقل وعبور البضائع من مكتب جمركي إلى آخر.

3.2. التسهيلات الممنوحة للمتعامل الاقتصادي المعتمد:

يعرف المعامل الاقتصادي المعتمد على أنه، طرف مشارك في تحرك السلع على النطاق الدولي بأي صفة كانت على أن يكون معتمد لدى إدارة جمركية وطنية أونيابة عنها، قد يكون، مصنعين، المستوردين، المصدرين، المخلصين، الناقلين شركات التركيب، الوسطاء، الموانئ، المطارات، الموزعين، وكلاء الشحن(OMD المنظمة العالمية للجمارك، 2021، صفحة ANNEXE II)

تشير المادة الثالثة (3) من المرسوم التنفيذي رقم 12-93، إلى جملة من التسهيلات الممنوحة للمتعاملين الاقتصاديين المعتمدين، وقد تم تنويع وتعزيز هذه التسهيلات كما يلي:

- الاستفادة من الرواق الأخضر؛

- الجمركة عن بعد؛

- التصريح المبسط للعبور: لتخفيض مدة مكوث البضائع في الحدود يمكن تحرير تصريح مبسط للعبور البري؛

- تأجيل معالجة النزاعات عند التصدير؛

- الأولوية عند المعالجة الجمركية؛

تبسيط ملف الجمركة من خلال:

- الإعفاء من تقديم الوثائق التالية: نسخ من المستخرج من السجل التجاري وبطاقة التعريف الجبائي،

- الإعفاء من إيداع الوكالة لكل عملية جمركة: فيلزم المتعامل الاقتصادي المعتمد بتقديم الوكالة خلال العملية الأولى فقط؛

- الإعفاء من الرخص القبلية للعمليات التي تندرج في إطار الأنظمة الجمركية الاقتصادية، إلا في الحالات المنصوص عليها صراحة في قانون الجمارك، ولا يخص هذا الإعفاء الإجراءات الإدارية الخاصة؛

- الإعفاء من رخص رفع اليد عن البضائع قيد الإيداع؛

- الإعفاء من الحصول على "رخصة الجمركة" من أجل جمركة المتعامل لبضائعه.

- إلغاء إلزامية اكتتاب التصريح بعناصر القيمة خلال كل عملية جمركة بالنسبة لعمليات التصدير والاستيراد التي تندرج تحت عقود موطنة، وفي هذه الحالة، يلتزم هؤلاء بتقديم التصريح بعناصر القيمة خلال العملية الأولى المتعلقة بالعقد المعني، بشرط ألا تتغير شروط العملية التجارية؛
- التمديد التلقائي بنفس المدة لكل أجل منصوص عليه في أي إجراء جمركي؛
- قبول الصكوك غير المصادق عليها والموجهة لتخليص الحقوق والرسوم .
- الإعفاء من تقديم طلبات الاستفادة من التبادل التعويضي"Echange Standard"،
- تزويد المتعامل الاقتصادي المعتمد باستمارات التصريح لدى الجمارك؛
- الاعفاء من المراقبة عن طريق الجهاز الكاشف؛
- في حالة المراقبة، وعندما يتوجب الفحص المادي للبضائع، تتم تحت نظام الأولوية وبسرعة وفي مكان يختاره المتعامل؛
- تبسيط الرقابة المشتركة عند الحدود: فيما يخص رقابة المطابقة، تخضع البضائع المستوردة للرقابة المستندية فقط وهذا لوجود اتفاق حول ذلك مع مصالح التجارة (تعليمة وزارية مشتركة تحدد الاجراءات التي تسمح بضمان المراقبة المشتركة عبر الحدود للمنتوجات المستوردة، المؤرخة 28 جويلية2020)؛
- الإعفاء من عمليات الوزن بما في ذلك الحمولات المتجانسة والمرفوعة مباشرة من على متن السفن دون المساس بالإجراءات الخاصة المطبقة على هذه الأخيرة؛
- التكفل بانشغالات المتعامل الاقتصادي المعتمد بالإعلام والمرافقة.

3. تقييم التسهيلات الجمركية الممنوحة للمتعاملين الإقتصاديين:

تعد الإجراءات الجمركية والتصريحات الجمركية وتحصيل الحقوق والرسوم الجمركية ورقابة البضائع عقبة أمام حركة التجارة الدولية، ولكن تعد هذه الشكليات ضرورية، وهنا لا يتمثل دور الجمارك في إلغاء هذه الشكليات بل في تبسيطهاوتسهيلها وتسريعها، ولكن ماذا عن استغلالها من قبل الشركات؟

1.3. بخصوص إجراءات التخليص الجمركي:

يعد تخفيض مدة مكوث البضائع في الموانئ، عاملا أساسيا في رفع القدرة التنافسية للشركات، فكلما تم تقليص هذه المدة زادت ثقة الشركات في إدارة الجمارك، مما يساهم ليس فقط في تشجيع الاقتصاد الوطني، ولكن أيضا في زيادة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز القدرة التنافسية للشركات الوطنية.

وعلى هذا النحو، فإن متوسط الوقت لرفع اليد عن البضائع في الجزائر هو 11 يوما بالنسبة للرواق الاحمر، و9 أيام بالنسبة للرواق البرتقالي، و7 أيام بالنسبة للرواق الاخضر (المركز الوطني للمعلومات والإحصاء).

تجدر الإشارة إلى أنه غالبا ما يكون التأخير في منح رفع اليد عن البضائع ناجم عن الرقابة التي تقوم بها إدارة الجمارك، لهذا تم إنشاء الرواق الأخضر لعلاج هذا الوضع.

فيعد الرواق الاخضر تسهيلا مهما لصالح الشركات، من حيث الوقت، وأيضا من حيث التكلفة، لأنه كلما طالت مدة بقاء البضائع في المنطقة الجمركية، تنجم عنها تكاليف إضافية للشركة، إضافة إلى تأخير العملية الإنتاجية.

ويوضح الشكل أدناه عدد التصريحات الجمركية المكتتبة حسب الأروقة الثلاثة المختلفة، بين عامي 2018 و2022.

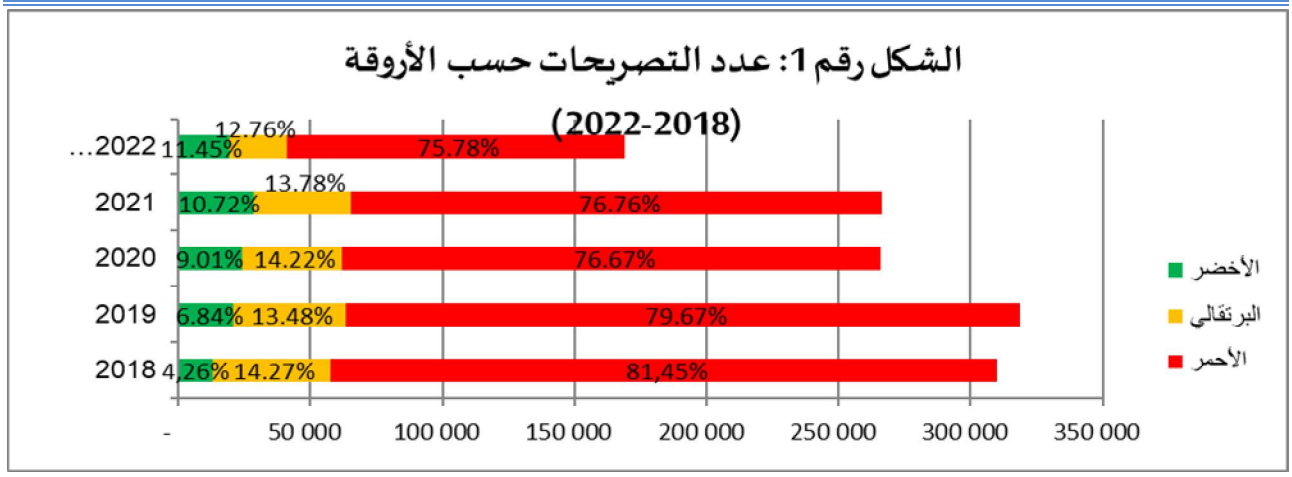

المصدر: استنادا إلى معطيات المركز الوطني للإشارة ونظام المعلومات الجمركي CNTSID

يشير هذا الشكلإلى أنه، حوالي 80٪ من التصريحات يتم تمريرها عبر الرواق الاحمر، مما يعني أن 80٪ من التصريحات تمر بمرحلة الرقابة المادية والوثائقية أثناء التخليص الجمركي والتي غالبا ما تكون غير ضرورية.

وتشكل عمليات التفتيش المادي للسلع المستوردة، التي كثيرا ما تقوم بها إدارة الجمارك بصورة منتظمة، من أهم العقبات التي تعترض تيسير التجارة.

وبالرغم من إدخال الرواق الاخضر في 13 فبراير 2000، الذي يمكن من تجاوز الرقابة المادية للبضائع، لتسريع إجراءات التخليص الجمركي، لكنها لا تزال قليلة الاستخدام بالنظر إلى عدد التصريحات التي تمر عبر هذا الرواق.

فإدارة الجمارك لازالت تحتفظ بالرقابة المادية في معظم الحالات، رغم أنها كثيرا ما تعتبر غير فعالة وعقبة.

فليس لدى المفتش المكلف بالفحص وسائل موثوقة ومعايير يمكن الاعتماد عليها من أجل تحكم فوري وموثوق، كما أن إجراءات التخليص الجمركي تعد جد معقدة، دون أن تمكن فعلا تأمين الإيرادات، بل على العكس تماما، فإن الإبقاء المنهجي على هذه الاجراءات، يضر بالمتعاملين الاقتصاديين، كما يساهم في استدامة بعض السلوكيات التي تفسر استمرار الاحتيال والفساد.

ولذلك، تهدف إدارة الجمارك إلى التقليل، إلى أدنى حد ممكن، من هذا النوع من الرقابة، واستبداله برقابة لاحقة شاملة تكفل المراقبة الفعالة، تتم على أساس نظام تسيير المخاطر.

2.3. بخصوص الأنظمة الجمركية الاقتصادية:

سبق وان تم التأكيد على أن هذه الأنظمة لها غرض اقتصادي وتساهم في تطوير أنشطة معينة وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات.

ويكمن تشجيع الأنشطة الاقتصادية في التقنية المالية المستخدمة، المتمثلة في تعليق الحقوق والرسوم وكذلك التخفيف من شكليات مراقبة التجارة الخارجية، ومع ذلك، فإن الغاية المرجوة من الأنظمة تبقى غير مرضية كفاية، فمن ناحية، لا يزال عدد التصريحات المكتتبة في إطار الأنظمة الجمركية الإقتصادية ضئيلا مقارنة بالعدد الإجمالي لها، ومن ناحية أخرى، يطلب المتعاملون باستمرار إجراءات مبسطة والمزيد من التسهيلات لتعزيز أنشطتهم.

الجدول رقم 1: نسبة التصريحات في إطار الأنظمة الاقتصادية إلى اجمالي التصريحات 2017-2021

سنة	إجمالي عدد التصريحات	عدد التصريحات المتعلقة بالأنظمة الاقتصادية	النسبة المئوية للتصريحات المتعلقة بالأنظمة الاقتصادية إلى اجمالي التصريحات (%)
2017	326430	44786	13,72
2018	310071	37084	11,96
2019	318449	32354	10,16
2020	265986	23885	8,98
2021	266318	23249	8,73

المصدر: استنادا إلى بيانات CNTSID

استنادا على بيانات الجدول رقم 1، نجد أن استعمال المتعاملين الإقتصاديين للأنظمة الاقتصادية الجمركية ضئيل الأمر الذي يدفع إلى الاستنتاج بأنه، على الرغم من المزايا والتسهيلات الهائلة التي توفرها هذه النظم الاقتصادية، إلا أن استخداماتها ضئيلة مقارنة بأهميتها، وترجع هذه النتيجة، بشكل أساسي، إلى تعقيد الإجراءات المتعلقة بها كما أنها لا تحظى بشعبية كبيرة لنقص الإعلام والإتصال بين إدارة الجمارك والمتعاملين الإقتصاديين.

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى بيانات CNTSID

3.3.بخصوص نظام المتعامل الاقتصادي المعتمد: يهدف هذا الإجراء إلى استعادة المهمة الاقتصادية للجمارك وحماية الإنتاج الوطني وإعادة توجيه الرقابة الجمركية وجعلها أكثر انتقائية.

إن تقييم بعض المزايا الممنوحة في هذا الإطار، ولاسيما تقليص زمن التخليص الجمركي في المركز الأول، تليها التكاليف، دون إغفال تحسين النتيجة والزيادة في الإنتاج، بالإضافة إلى:

- تجنب نفاد المخزون عن طريق شراء الإمدادات بانتظام بأقل تكلفة؛
- احترام التزامات المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين تجاه العملاء؛
- تواصل أفضل بين مصالح الجمارك والمتعاملين؛
- تخفيض التكاليف اللوجستية الإضافية، ولا سيما غرامات التأخير.

وعلى الرغم من جميع الإجراءات التي اتخذتها إدارة الجمارك من أجل تسهيل عملية الجمركة والإجراءات المرافقة للمتعاملين الاقتصاديين، إلا أنه في البداية، وأمام سن قائمة طويلة من الشروط للحصول على هذه الصفة التي يمكن إعتبارها قيودا للشركات، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث من الواضح أن التكلفة المالية المجردة لبعض هذه الإجراءات يمكن أن تثبط عزيمة الشركات التي ترغب في الانخراط في التجارة الدولية(ليونال، باسكال (Lionel، 2012).

فكانت الشركات مترددة في الانضمام إلى نظام المتعامل الاقتصادي المعتمد بسبب التدقيق المطلوب لسجلات الشركة الضريبية والمصرفية والتجارية وغيرها، ومع ذلك، نظرا للمزايا المختلفة التي توفرها، تقوم إدارة الجمارك بتسجيل المزيد من الطلبات للحصول على هذا النظام من قبل الشركات (انظر الجدول 2).

الجدول رقم 2: عدد اعتمادات المتعاملين الاقتصاديين من قبل ادارة الجمارك

السنة	2018	2019	2020	2021	المجموع
عدد الاعتمادات	40	46	05	03	94
عدد الاعتمادات المجددة	36	44	55	24	159
المجموع	76	90	60	27	253

المصدر: المديرية العامة للجمارك الجزائرية

وقد منحت صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد ل 332 مؤسسة (المديرية العامة للجمارك الجزائرية)، منذ دخول هذا النظام حيز التنفيذ في عام 2012، وتمثل هذه المؤسسات الاقتصادية المتخصصة البالغ عددها 332 مؤسسة، والتي يعد معظمها شركات كبيرة، حصة 15٪ من التجارة الخارجية، أما عن النشاط الجمركي للمتعاملين الاقتصاديين فيوضح الجدول أدناه تطور عدد التصريحات لدى الجمارك بأنشطتهم.

الجدول رقم 3: النشاط الجمركي للمتعاملين الاقتصاديين المعتمدين (OEA) بين سنتي (2013-2022)

السنة	عدد التصريحات	عدد تصريحات (OEA)	نسبة تصريحات (OEA)إلى اجمالي التصريحات (%)
2013	424 939	11156	2,63
2014	454 501	22440	4,94
2015	424 577	30753	7,24
2016	329 990	30650	9,29
2017	326430	44261	13,56
2018	310071	54028	17,42
2019	318449	53126	16,68
2020	265986	23402	8,78
2021	266318	24752	9,29
السداسي الأول 2022	169024	19234	11,38

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى معطيات من المديرية العامة للجمارك الجزائرية.

من خلال هذا الجدول، نرى أنه خلال عام 2013 تم إكتتاب424 939 تصريحا من بينها 11156 تصريحا تم تسجيلها في إطار نظام المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين، بنسبة 2.63٪.

وتستمر هذه النسبة في الارتفاع لتصل إلى 17.42٪ في عام 2018، بزيادة قدرها 14.79٪ مقارنة بعام 2013.

لكن من ناحية أخرى، انخفض هذا المعدل عن عام 2020 بسبب الأزمة الصحية (COVID 19).

الشكل رقم 3: تطور عدد تصريحات المتعاملين الإقتصاديين المعتمدين بين سنتي (2013- السداسي الأول 2022)

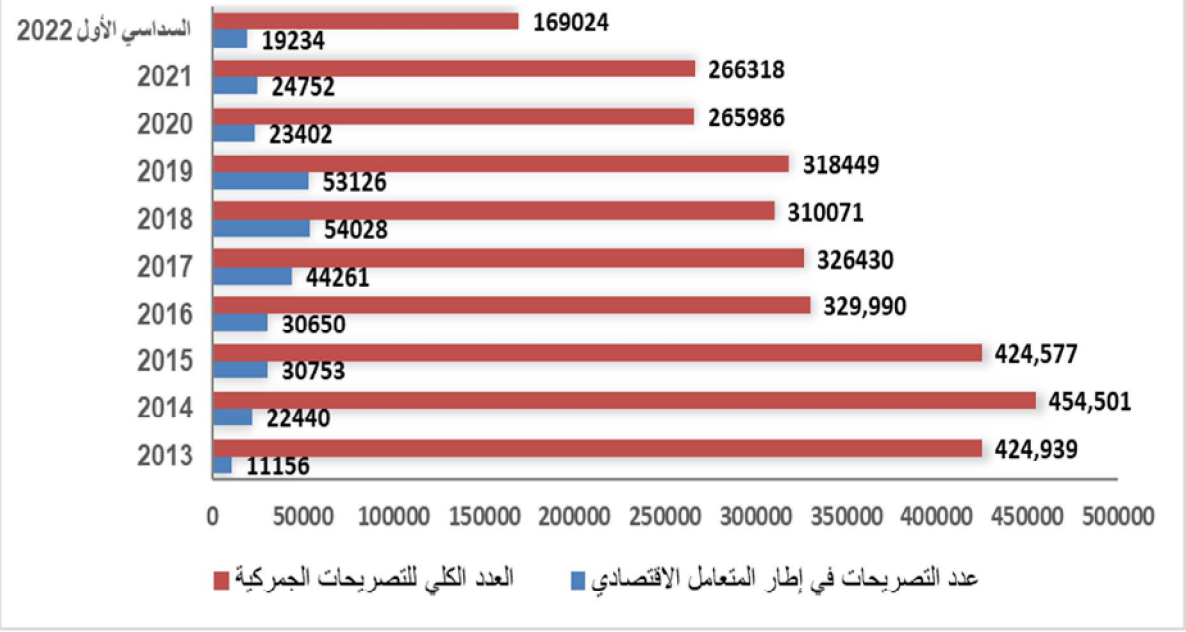

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى بيانات من المديرية العامة للجمارك.

من المسلم به أن يكون عدد تصريحات المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين ضئيل مقارنة بالعدد الإجمالي (بمعدل 10.12٪ منذ تنفيذه)، لكن يتزايد هذا العدد باستمرار، باستثناء السنوات 2020-2021 بالتي عرفت انخفاظا، سبب جائحة COVID 19 العالمية.واعتبارا من عام 2020، أصبح عدد الاعتمادات الممنوحة للمتعاملين أو المجددة ضئيلا للغاية (انظر الجدول 3). في الواقع، إن القطاع الإنتاجي في الجزائر لا يزال يظهر عدم كفايته.

4.3. تقييم التسهيلات الجمركية في سياق التجارة الخارجية:

يكتسي تيسير الجمارك الآن أهمية قصوى بالنسبة للبلدان النامية شأن الجزائر، فتنفيذ تدابير التسهيل وحتى التخفيض المتواضع في تكاليف التجارة والتسريع في جميع إجراءات الاستيراد أو التصدير سيكون له تأثير إيجابي على التجارة لكل من البلدان المتقدمة والنامية.

فنمو التجارة الخارجية يعني أن المزيد من السلع تعبر الحدود وبالتالي الخضوع للإجراءات الجمركية، وقد أدى ذلك في كثير من الأحيان إلى صعوبات للإدارات الوطنية، التي اضطرت إلى مواجهة الزيادة في حركة الشحن دون حيازتها على موارد إضافية، من جانبها، أصبحت الشركات حساسة بشكل متزايد لتكاليف عبور البضائع، بما في ذلك أوقات الانتظار.

وفي هذا الشأن، تهتم التسهيلات الجمركية بتحسين كفاءة الإجراءات الجمركية من أجل تبسيط ومواءمة الممارسات والإجراءات المتعلقة بالتجارة الخارجية من أجل جعل مهام إدارة الجمارك أقل صعوبة من ناحية وتقليل تكلفة المعاملات التجارية للشركات من ناحية أخرى.

لذلك، كلما كانت الجمارك أكثر كفاءة (تسييرية) في تنفيذ الإجراءات والرقابة، انخفضت تكاليف التجارة وزاد حجمها من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم 4 أدناه، نلاحظ أن الوثائق والمواعيد النهائية وتكلفة التصدير، وكذلك تلك الخاصة بالاستيراد إلى الجزائر لا تزال مؤشرات بعيدة عن تلك المراد تحقيقها، على الرغم من التسهيلات التي تم وضعها.

جدول رقم 4: الإجراءات المتعلقة بالتجارة الخارجية للسنوات 2016-2018-2021

مؤشر/ سنة		2016	2018	2021
ترتيب		176	181	172
تأخير التصدير	مدة المكوث لدى الجمارك (ساعات)	118	118	80
	مدة المراقبةالوثائقية (ساعات)	149	149	149
تكلفة التصدير	تكلفة المكوث لدى الجمارك (بالدولار الأمريكي)	593	593	593
	تكلفة المراقبة الوثائقية (بالدولار الأمريكي)	374	374	374
الحد الزمني للاستيراد	مدة المكوث لدى الجمارك (ساعات)	327	327	210
	مدة المراقبةالوثائقية (ساعات)	249	249	96
تكلفة الاستيراد	تكلفة المكوث لدى الجمارك (بالدولار الأمريكي)	466	466	409
	تكلفة المراقبة الوثائقية (بالدولار الأمريكي)	400	400	400

Source : banque mondiale, rapport de doing-business 2016,2018, 2021.

من خلال هذه البيانات، يتضح أنه، لا يوجد تأثير كبير للتسهيل حيث لم يلاحظ أي تغيير خلال الفترة ما بين سنتي 2016-2018، ومع ذلك، بالنسبة لعام 2021، تحسن ترتيب الجزائر، لتحتل المرتبة 172 من بين 189 دولة، حيث انخفضت تأخيرات وتكاليف التصدير والاستيراد مقارنة بالسنوات السابقة.

غير أنه، تجدر الإشارة إلى أن التأخيرات والتكاليف المتكبدة، سواء بالنسبة للاستيراد أو التصدير، لا يعود سببها إلى الاجراءات الجمركية وحدها، بل بالاضافة أيضا إليها، هناك جهات فاعلة أخرى، متدخلة في التجارة الدولية تتشارك في هذه النتائج (المصارف، والتجارة، والتأمين...).

5.3. تطور التجارة الخارجية في الجزائر:

تطورت التجارة الدولية المتعلقة بالجزائر بشكل كبير في السنوات الأخيرة، وذلك بفضل، بالإضافةإلى عوامل أخرى التسهيلات الجمركية التي وضعتها البلاد والتخفيض التدريجي للحقوق والرسوم الجمركية في إطار الجولات المتعاقبة لتحرير التجارة متعددة الأطراف. (انظر الرسم البياني رقم 4) أدناه:

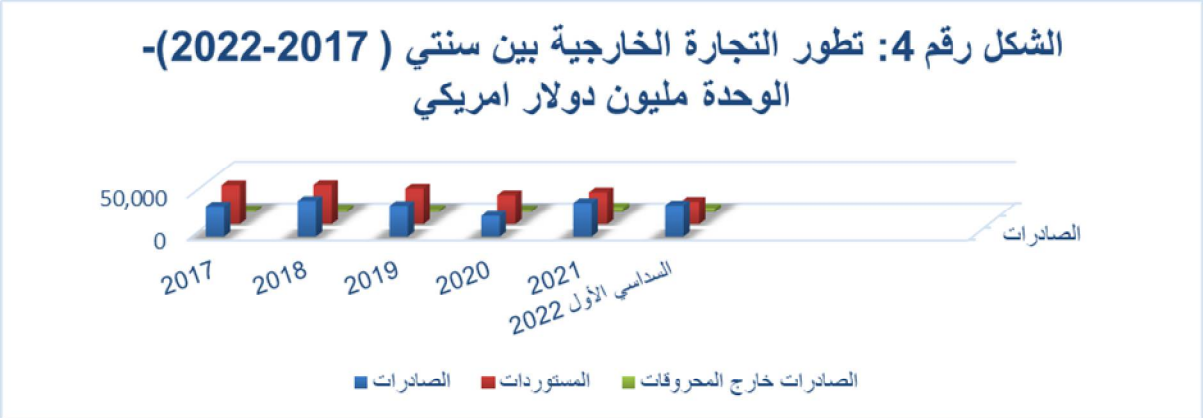

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات المديرية العامة للجمارك

تعد التجارة الخارجية هي المؤشر الرئيسي لحجم التجارة، إذا كان حجم هذا الأخير مرتفعا، فهذا يشير إلى أن العديد من السلع والخدمات يتم استيرادها أو تصديرها، فالحجم الكبير للتجارة له علاقة خاصة بالتسهيلات الجمركية المنفذة من أجل تعزيز التجارة الخارجية.

4. التوجه نحو الرقمنة في محاولة لتحقيق الغاية من التسهيلات الجمركية:

اليوم، أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصال موجودة في كل مكان في البيئة الجمركي، فقد تم استخدامها في رقمنة المكاتب والإنترنت لنشر المعلومات وتوزيعها، واستخدام أنظمة التخليص الجمركي بصفة آلية، لأغراض التصريح لدى الجمارك وإدارة المخاطر، والتحقق من صحة المعلومات ومعالجتها إلى غاية الموافقة النهائية، فتكنولوجيا المعلومات والاتصالات حولت طريقة عمل الجمارك والحكومات(كونيو، 2016، صفحة 9).

الجمارك الجزائرية، في محاولة منها لإنجاح التسهيلات وتحقيق الغاية من تقديمها ألا وهي مرافقة المؤسسات وتشجيع الصادرات خارج المحروقات، وضعت ترسانة قانونية تسمح باستعمال التكنولوجيا في اجراءات الجمركة، كما تعمل على وضع نظام معلومات جديد من شأنه تبسيط الاجراءات وتسهيلها.

1.4. المعلومات الالكترونية المسبقة: فيما يخص الاستعلامات الجمركية، فيسمح التشريع الجمركي لموظفي الجمارك بالحصول على معلومات حول البضائع ووسائل النقل قبل وصولها للإقليم الجمركي، ونخص بالذكر:

- التصريح بالحمولة، يمكن اكتتاب التصريح بالحمولة قبل وصول السفينة عن الطريق الإلكتروني؛ (المادة 57 مكرر من قانون الجمارك)

- تقديم البيان التصريح الموجز أو بيان الحمولة قبل وصول الطائرة عن الطريق الالكتروني، يجب القيام بالتصريح الموجز أو بيان حمولة الركاب والأمتعة قبل وصول الطائرة عن الطريق الإلكتروني، وفي هذه الحالة، لا ينتج أثرهما إلا ابتداء من تاريخ وصول تلك الطائرة. (المادة63 من قانون الجمارك)

2. 4. اكتتاب التصريحات بالطريق الإلكتروني:

يمكن أن تكتتب التصريحات لدى الجمارك المنصوص عليها بالطريق الإلكتروني، ويمكن استبدال توقيع التصريحات بوسيلة إلكترونية أو رمز تعريفي إلكتروني للمصرح، (المادة 91 مكرر1).

كما يمكن للمسافر اللجوء إلى التصريح الإلكتروني عند استيراد الأشياء والأمتعة الشخصية وتصديرها، (المادة 198 مكرر)

كما حدد القانون رقم 15-04 مؤرخ في أول فيفري سنة 2015، القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين (جريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 06 الصادرة في 10 فبراير 2015).

3.4. نظام المعلومات الجمركي الجديد لتسهيل الإجراءات الجمركية وتعزيزها:

إن الادارة الجمركيةالجزائريةكغيرها من الإدارات تواجه في الأوقات الراهنة العديد من التحديات في مجال تبادل المعلومات تسهيل التجارة وادارة المخاطر، مما يحتمعليها اعتماد برامج وآليات لمواكبة هذه التطورات وعصرنة ادارتها وتحسين العلاقة مع شركائها، ومن أجل أن تواكب هذا التطور وتواجه المخاطر وتقلل من المشاكل، أصبح من الضروري على الإدارة الجمركيةالجزائرية اتباع النهج الدولي في مجال رقمنة اجراءاتها.

يهدف النظام الجديد، إلى تحديث الاجراءات، ولتحقيق التوافق مع المعايير الدولية المنصوص عليها من قبل منظمة الجمارك العالمية واتفاقية كيوتو المعدلة، كما يجب أن يفي هذا النظام أيضا بمعايير تكنولوجيا المعلومات الحالية، ولا سيما تلك المتعلقة بأمن أنظمة المعلومات والتبادل الإلكتروني للوثائق والبيانات.

كما يعد من أبرز أهدافه، تقليص وقت التخليص الجمركي وتكلفة إعداد المستندات المطلوبة.

وسيكون لنظام المعلومات الجديد المزايا التالية على وجه الخصوص:

- إضفاء الطابع اللامادي على جميع الإجراءات الجمركية وضمان شفافيةالعمليات، وتطبيق أساليب التصنيف متعددة المعايير للحد من مخاطر الغش، وبالتالي السماح لإدارة الجمارك بالقيام بدورها كحامي للاقتصاد الوطني؛ (حكيم، 2019+، صفحة 50)

- تسهيل إنشاء مركز إدارة المخاطر، والذي سيعتمد على قواعد البيانات الديناميكية التي سينشئها النظام وعلى قواعد البيانات التي سيتم ربطها بها؛(حليس، 2021، صفحة 612)

- متابعة المسار المهني لأعوان الجمارك ومراقبة تطور الوظائف والمهارات، وضمان الامتثال لمدونة قواعد السلوك والانضباط وهذا لضمان إدارة الموارد البشرية على أساس معايير محددة ومطابقة لما هو معمول به عالميا؛(حليس، 2021، صفحة 612)

- إضفاء الطابع اللامادي على جميع الإجراءات الجمركية، وبالتالي إلغاء السلطة التقديرية لموظفي الجمارك، لضمان شفافية العمليات وتقليل مخاطر التواطؤ (حكيم، 2019+، صفحة 50)،

- التمكين من إنشاء نظام مركزي لإدارة المخاطر يعتمد على قواعد البيانات الديناميكية التي سينشئها النظام والقواعد التي سيتم ربطها بها؛(حكيم، 2019+، صفحة 50)

- إدارة الحركة الدورية العشوائية لموظفي الجمارك، ومراقبة تطور الوظائف والمهارات، ولضمان الامتثال لقواعد السلوك والانضباط وحفظ ملفات الأفراد من خلال إدارة المعطيات الإلكترونية، وهذا لضمان إدارة الموارد البشرية على أساس المعايير المعمول بها دوليا؛ (حكيم، 2019+، صفحة 50)

- يسمح بمراقبة انية وآلية لعمليات الجمركة، كما يعوض الرقابة المادية للحاويات والبضائع والتي تستغرق 8 ايام(تعليمة المديرية العامة للجمارك رقم 732 لسنة 2013)، بنظام اوتوماتيكي يشرف عليه مفتش فحص يستغرق من ساعة إلى 24 ساعة؛(فراح، 2021، صفحة 194)

- السماح بالجمركة عن بعد وكذا تسديد الحقوق والرسوم الجمركية عن بعد وباستعمال الهاتف النقال، (فراح، 2021، صفحة 194)؛

- تسهيل عمليات الجمركة، وتحديد آجالها، وتمكين السلطة السلمية من الرقابة والتدخل في أي مرحلة؛

- السماح بالرقابة على الاجراءات الجمركية بصفة آلية وعن بعد، الامر الذي يساهم في إحباط محاولات الغش، يبسط الاجراءات ويسرع من وتيرتها؛

- الكشف عن ايرادات الجمارك بصفة دقيقة؛

- تخفيض وبشكل كبير من التكاليف الجمركية، الناجمة عن المكوث المطول للحاويات في انتظار جمركتها، الامر الذي يؤدي بالضرورة لانخفاض اسعار المنتجات المستوردة؛

- يوفر موقع الكتروني، يمكن من الاطلاع على كافة الاحصائيات الرسمية، مختلف القوانين والانظمة التي تتولى ادارة الجمارك تطبيقها؛

- يسمح بمعالجة التظلمات بسرعة.

4.4. النافذة الواحدة: تعرف التوصية 33 لمركز تسهيل التجارة التابع للأمم المتحدة النافذة الواحدة كما يلي:

"... هي وسيلة / مرفق يتيح للرفقاء المشاركين في التجارة والنقل تقديم معلومات ومستندات معيارية من خلال نقطة إدخال واحدة لتلبية جميع المتطلبات التنظيمية المتعلقة بالاستيراد، التصدير، والترانزيت، إذا كانت المعلومات مقدمة الكترونيا عندها يجب أن تقدم عناصر البيانات الفردية مرة واحدة فقط"(المنظمة العالمية للجمارك، 2011، صفحة 3)

على ضوء التوجه العالمي نحو إضفاء الطابع اللامادي على الإجراءات الجمركية وتحرير التجارة الخارجية، وأمام الحاجة إلى تبادل المعطيات الإلكترونية.

اتجهت الجزائر نحو إنشاء نافذة جمركية واحدة تسمح بتبادل البيانات عبر نقطة دخول واحدة، بين مختلف الفاعلين، في سلسلة توريد التجارة الخارجية، وتهدف النافذة الواحدة، حسب المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 21-146 المؤرخ17 أبريل 2021، يحدد كيفيات تفعيل وتسيير الشباك الوحيد المخصص لإتمام الإجراءات الجمركية عند الاستيراد والعبور والتصدير، إلى:

-ضمان تسيير منسق للحدود؛

– توحيد الإجراءات الجمركية المرتبطة بالرقابةعلى التجارة الخارجية على مستوى نقاط الدخول؛

– تشجيع التعاون بين الهيئات المكلفة بالتنظيم المتعلقبالتدفقات على الحدود؛

– تجنب التكرار في تسجيل البيانات وإرسال الوثائق؛

– تحسين التواصل بين جميع المتدخلين في سلسلةالتجارة الخارجية؛

– توحيد وتسهيل عمليات الرقابة الميدانية؛

– السماح بتحسين ودعم التسيير الخاص بمخاطر الغش؛

– تقليص آجال المعالجة وتكاليف الإجراءات والمراقبة؛

– التخفيف والاستغناء عن الطابع المادي للإجراءات الجمركية المطلوبة على الحدود وضمان شفافيتها.

تهدف الجمارك الجزائرية إلى تحديث الخدمات الجمركية، من خلال إطلاق هذا المشروع الذي من شأنه أن "يسهل" عمليات التجارة الخارجية ولديها "قابلية التشغيل البيني" بين أنظمة المعلومات للإدارات والمؤسسات والأطراف المشاركة في الإجراءات الجمركية، وسيسمح "بالتنمية الاقتصادية للجزائر وزيادة حجم التجارة الخارجية مع الدول الأجنبية، كما تسمح النافذة الوحيدة بالتحكم في التجارة الخارجية والمبادلات على الاستيراد والعبور والتصدير، وكذلك مراقبة المسافرين ووسائل النقل وحركة الطرود البريدية .(وكالة الانباء الجزائرية، 2021)

5.4. منصة رقمية من أجل الشفافية وضمان حق الوصول إلى المعلومات:

تعمل إدارة الجمارك عن طريق استعمال الوسائل الملائمة بما فيها الإلكترونية على نشر وتوزيع كل معلومة ذات صبغة جمركية تهم المستعملين أولها علاقة بالتنظيم الجمركي الساري المفعول، (المادة50 مكرر2 من قانون الجمارك).

تتيح ادارة الجمارك المعلومات التالية على موقع إلكتروني مجاني ومتاح للجمهور، Site:www.douane.gov.dz وعند الضرورة تقوم بتحديث المعلومات التالية:

- المنشورات الوثائقية التي تصف الإجراءات والخطوات العملية التي يجب اتباعها عند الاستيراد أو التصدير؛
- المستندات والبيانات التي تطلبها للاستيراد إلى أراضيها أو للتصدير منها أو للعبور عبر أراضيها؛
- قوانينها وأنظمتها وإجراءاتها المتعلقة بالاستيراد أو التصدير؛
- الرسوم الجمركية أو الضرائب أو الرسوم أو المصاريف المفروضة من قبلها على الاستيراد؛
- تفاصيل الاتصال الخاصة بنقطة (نقاط) الاستفسار؛
- قوانينها وأنظمتها وإجراءاتها المتعلقة بممارسة مهنة المصرح الجمركي، ومنح تراخيص الوكلاء لدى الجمارك؛

- الموارد المستندية التي تهدف إلى مساعدة الأشخاص المهتمين على فهم مسؤولياتهم عند الاستيراد أو التصدير، وشرح الوسائل ومزايا الامتثال لالتزاماتهم؛
- الإجراءات الواجب اتباعها لتصحيح خطأ في معاملة جمركية، بما في ذلك المعلومات التي يتعين تقديمها، وإن أمكن الظروف التي لن يتم فيها فرض العقوبات.

كما تقدم الجمارك الجزائرية على موقعها الإلكتروني www.douane.gov.dz، في قسم"الخدمات الإلكترونية"، ما يلي: التعريفة الجمركية، سند العبور لدى الجمارك، المعلومة التعريفية الملزمة RTC، الاستفسارات والمعلومات.

5. خاتمة:

إن جميع المبادرات التي اتخذتها إدارة الجمارك بهدف إعطاء المؤسسة الجمركية صورة المرفق العمومي التي تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني، والتي يمكن أن تتكيف مع احتياجات الوضع الذي يتسم بالتبعية لأسعار النفط.

من خلال دراستنا يمكننا أن نستنتج أن:

- ✓ إن المنظومة القانونية الجزائرية غير منسجمة وغير منبثقة من الواقع الجزائري فهي نظريا جيدة، لكن عند التطبيق نجد صعوبات بحيث لم تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات التي تتميز بها سواء: قدرات إدارية، طبيعية المتعاملين، أهداف اقتصادية واجتماعية.... ، وما يؤكد هذا هو المشاركة المحتشمة والهامشية سواء بالنسبة للمتعاملين أو الأعوان المكلفين بالتطبيق في إعداد النصوص القانونية وبلورتها، حيث يصادف المنفذون في بعض الحالات فراغات قانونية، وبذلك يتوقف مسار الإجراءات إلى غاية وجود النص المنظم (التعليمات، مناشير، مقررات ومذكرات)، وهذه الطرق لها سلبياتها كما لها إيجابياتها فهي تبعثر الأحكام القانونية وتصعب المرجعية وفي بعض الحالات يتغير معها مضمون القانون نفسه والذي استحدثت من أجله؛
- ✓ تخضع الرخص للكثير من الإجراءات، ففي كل مرة يحتاج المتعامل إلى توفير ملفا ووقتا لذلك، إن هذا التعقيد والجمود على نشاط المتعاملين بصفة سلبية، لأنه إهدار للوقت وصعوبة في المعاملات ويؤدي إلى اختيار الطرق الملتوية، بالإضافة إلى التعديلات الفجائية في الأحكام القانونية دون الأخذ بعين الاعتبار مختلف الوضعيات والمتغيرات ويؤدي حتما إلى عواقب وخيمة التي تؤدي حتى لإفلاس المؤسسات. فرغم الامتيازات والمزايا الممنوحة إلا أن هذا التعقيد والجمود قلل من توسيع استعمالها؛
- ✓ ضعف الاتصال بين الجمارك والمؤسسة، حيث يشكل نقص الإعلام والتعريف بإجراء المتعامل الاقتصادي مشكلا كبيرا يحد من تطوره، وهو ما سوف يترجم في عدم توجه المتعاملين الاقتصاديين نحو هذه التسهيلات الامر الملاحظ في عدم استعمال الانظمة الاقتصادية الجمركية؛
- ✓ الاستعمال المحدود للتسهيلات الجمركية: من خلال ما تعرفنا عليه، فإن الجمارك تمنح تسهيلات للمؤسسة الاقتصادية غير أن هذه التسهيلات غير مستغلة كما ينبغي، وهذا يعود لنقص نشر معلومات عن التسهيلات واستغلالها من طرف للمتعاملين الاقتصاديين، كذلك، من المعلوم أن عمليات التجارة الخارجية تفتح المجال لكثير من المتدخلين، فبالإضافة للمؤسسة والجمارك نجد البنوك، ووكلاء العبور...، ولا يمكن أن يكون تدخل الجمارك فعال إلا بالترابط والتنسيق بين كافة المتدخلين، فتحديث وعصرنة إدارة الجمارك يجب أن يشمل كافة المتدخلين في التجارة الخارجية؛
- ✓ فيما يتعلق بإجراءات التخليص الجمركي، فالملاحظ عدم كفاية استخدام الرواق الأخضر والذي يرجع في معظم الحالات إلى المراقبة المادية المنهجية التي لا تكون ضرورية في كثير من الأحيان؛

- ✓ عدد قليل من المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين، وهو ما يبرره بطء إجراءات منح الموافقات بسبب جهل موظفي الجمارك المسؤولين عن القواعد ذات الصلة بالتدقيق؛
- ✓ التأخر في وضع حيز التطبيق النظام المعلوماتي الجديد؛
- ✓ تجدر الاشارة إلى أن مشروع رقمنة إدارة الجمارك، يعد مشروع قيد الإنجاز، في إنتظار تطبيقه ميدانيا، وعليه يتعذر تقييم مدى نجاحه.

وعليه، يتبين لنا أن فرضية تحقيق التسهيلات لغايات المرجوة منها غير صحيحة، حيث مازال قطاع الإنتاج في الجزائر محدود النشاط، كما أن التوجه نحو الرقمنة ماهو إلا مشروع لتعزيز هذه التسهيلات ومواكبة البرامج العالمية.

وعليه، نوصي بما يلي:

- تبسيط قدر الإمكان للتسهيلات الممنوحة بشكل خاص للشركات المنتجة؛
- تسريع عملية الرقمنة وتنفيذ نظام المعلومات الجمركية الجديد؛
- تعميم أنظمة الجمارك الاقتصادية، وخاصة في المجال الإنتاجي وبالتالي، يجب أن يتم التعاون بشكل منتظم مع الشركات لمساعدتها على اختيار نظام جمركي اقتصادي يتكيف مع جميع القيود المهنية؛
- تخفيف شروط وآجال منح الاعتماد للمتعاملين الاقتصادين.

6. قائمة المراجع:

1.قانون الجمارك الجزائري.

2.الجريدة الرسمية، عدد 31، بتاريخ في 16 أبريل 1976، الصفحة 515، الأمر رقم 76-26 المؤرخ في 25 مارس 1976يتضمن المصادقة على الإتفاقية الدولية الخاصة بتبسيط وتنسيق الأنظمة الجمركية وكذلك ملحقاتها ه 3 وه 4 وه 5 المعدة بكيوتو في 18 مايو سنة 1973.

3.الجريدةالرسميةعدد 2 مؤرخةفي 07 يناير 2001، الصفحة 3، مرسومرئاسيرقم 2000-447 ممضيفي 23 ديسمبر 2000، يتضمن التصديق بتحفظ، على بروتوكول تعديلالاتفاقيةالدوليةلتبسيطوتنسيقالأنظمةالجمركية (كيوتو 18 مايوسنة 1973) المحرربروكسيليوم 26 يونيوسنة 1999.

4.الجريدة الرسمية،عدد 6،مؤرخةفي 10 فبراير 2015،الصفحة 6، القانون رقم 15-04 المؤرخ في أول فيفري سنة 2015، الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين.

5.الجريدةالرسميةعدد 14 مؤرخةفي 07 مارس 2012، الصفحة 4، المرسوم التنفيذي رقم 12-93، الذي يحدد شروط وكيفيات الاستفادة من صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد لدى الجمارك.

6.الجريدة الرسمية، عدد 48، مؤرخة في 29 سبتمبر 2013، الصفحة 4، المرسوم التنفيذي رقم 13-321، المؤرخ في 2013/10/26، المتعلق بإجراءات الجمركة المبسطة التي تأخذ شكل تصريح تقديري، مبسط أوإجمالي.

7. الجريدة الرسمية، عدد،38 مؤرخةفي 24 يونيو 2018،الصفحة 4، المرسوم التنفيذي رقم 18-165 ممضي في 14 يونيو2018، الذي يحدد كيفيات منح القرارات المسبقة من طرف إدارة الجمارك

8.الجريدةالرسميةعدد 31 مؤرخةفي 27 أبريل 2021، الصفحة 5، المرسوم التنفيذي رقم 21-146 المؤرخ 17 أبريل 2021، يحدد كيفيات تفعيل وتسيير الشباك الوحيد المخصص لإتمام الإجراءات الجمركية عند الاستيراد والعبور والتصدير،

9.التعليمية رقم 11 المؤرخة في 3 فيفري 1999 المحددة لشروط وطرق جمركة البضائع المطبقة للمادة 82 من قانون الجمارك.

10. منشور رقم 289/م.ع.ج/أ.خ/م.042 سنة 2020، الذي يحدد اجراء منح القرارات المسبقة المتضمنة معلومات تعريفية ملزمة للبضائع قبل التصريح بها.

11. منشور رقم 572/م ع ج/ أ خ/م.042/ 22 المؤرخ في 2022/02/28، الذي يحدد كيفيات منح القرارات المسبقة المتضمنة معلومات ملزمة حول منشأ البضائع من طرف ادارة الجمارك.

12. المنظمة العالمية للجمارك. (2011). كيفية بناء بيئة نافذة واحدة. تم الاسترداد من https://www.wcoomd.org/-/media/wco/public/ar/pdf/topics/facilitation/instruments-and-tools/tools/single-window/sw-compendium-supplement-edition_ar.pdf?la=en

13. عبد القادر حليس. (31 12، 2021). الجمارك الرقمية (دراسة حالة الجمارك الجزائرية). مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، 7(2)،الصفحات 601-614.

14. فريال فراح. (20 10، 2021). رقمنة إدارة الجمارك الجزائرية وحتمية الانتقال من Sigadالى E-douane. مجلة المنهل الاقتصادي، 4(2)،الصفحات 189-196.

15. وكالة الانباء الجزائرية. (13 12، 2021). تاريخ الاسترداد 12 01، 2023، من جمارك – شباك وحيد: التوقيع على اتفاقية تعاون مع وكالة من كوريا الجنوبية: https://www.aps.dz/ar/economie/118092-2021-12-13-20-28-

16. Caude J. Berr، و Henri Tremeau. (2004). Le Droit Douanierالقانون الجمركي. Economica.

17. DGD. (s.d.). الأنظمة الجمركية الاقتصادية Les régimes douaniers économiques. Consulté le JANVIER 12, 2023, sur https://www.douane.gov.dz/spip.php?rubrique31

18. OMD المنظمة العالمية للجمارك. (2021). إطار للمعايير لتأمين وتسهيل التجارة العالميةSAFE . تاريخ الاسترداد 12 2023 ,Janvier، من https://www.wcoomd.org/fr/topics/facilitation/instrument-and-tools/frameworks-of-standards/safe_package.aspx

19. OMD المظمة العالمية للجمارك . (12 جانفي، 2022). اجراءات وتسهيلات Procédures et Facilitation. تم الاسترداد من https://www.wcoomd.org: https://www.wcoomd.org/fr/topics/facilitation/overview/benefits-expected-from-trade-facilitation.aspx

20. OMD المظمة العالمية للجمارك . (جوان، 2012). Directives aux fins du contrôle a posteriori توجهات لغاية المراقبة اللاحقة . تاريخ الاسترداد 12 01، 2023، من https://www.wcoomd.org/fr/topics/enforcement-and-compliance/instruments-and-tools/guidelines/pca-guidelines.aspx

21. Pascal) ليونال، باسكال (Lionel. (2012). المتعامل الاقتصادي المعتمد. بوتو: LES EDITION DU NET.

22. الجمارك الجزائرية. (جوان، 2021). Le système de décisions anticipées en matière de classement tarifaire. OMD Actu: المنظمة العالمية للجمارك(79)، صفحة 50. تم الاسترداد من OMD actu. l'expérience de la Douane algérienne: https://mag.wcoomd.org/fr/magazine/omd-actualites-95-juin-2021/decisions-anticipees-classement-tarifaire-douane-algerienne/

23. المديرة العامة للجمارك. (2022). المخطط الاستراتيجي للجمارك الجزائرية 2022-2024.

24. المديرية العامة للجمارك. (2012). الأنظمة الجمركية الاقتصادية. تاريخ الاسترداد 12 JANVIER, 2023، من https://www.douane.gov.dz/spip.php?rubrique31

25. المنظمة العالمية للجمارك. (2011). كيفية بناء بيئة نافذة واحدة. تم الاسترداد من https://www.wcoomd.org/-/media/wco/public/ar/pdf/topics/facilitation/instruments-and-tools/tools/single-window/sw-compendium-supplement-edition_ar.pdf?la=en

26. برجوج حكيم. (فيفري، 2019+). النظام المعلوماتي الجديد للجمارك 'Un nouveau système d information douanier voit le jour en Algérie. المنظمة العالمية للجمارك(88)، صفحة 50.

27. عبد القادر حليس. (31 12، 2021). الجمارك الرقمية (دراسة حالة الجمارك الجزائرية). مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، 7(2) الصفحات 601-614.

28. فريال فراح. (20 10، 2021). رقمنة إدارة الجمارك الجزائرية و حتمية الانتقال منSigad الى E-douane. مجلة المنهل الاقتصادي، 4(2) الصفحات 189-196.

29. كونيو ميكوريا، الأمين العام للمنظمة العالمية للجمارك كونيو. (مارس، 2016). الجمارك الرقمية (La douane numérique ou les information'ère de l'opportunités de l). OMD actu المنظمة العالمية للجمارك(79)، صفحة 9.

30. وكالة الانباء الجزائرية. (13 12، 2021). وكالة الانباء الجزائرية. تاريخ الاسترداد 12 01، 2023، من جمارك-شباك وحيد: التوقيع على اتفاقية تعاون مع وكالة من كوريا الجنوبية: https://www.aps.dz/ar/economie/118092-2021-12-13-20-28-21